وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف –1–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

يوم دراسي حول :

القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي –حالة الجزائر–

يوم 04 جوان 2014م بمدارس الدكتوراه

مداخلة بعنوان :

دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية

– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000–

من إعداد :

الدكتور : عماري زهير أستاذ محاضر قسم (ب) ammarizo17@yahoo.fr جامعة سطيف –1–	والأستاذ : عامر أسامة طالب ماجستير ameur.oussama@yahoo.fr جامعة سطيف –1–

محور المشاركة (المحور الثاني):

مقومات وعوائق تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالجزائر.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التأمين الزراعي في التنمية الفلاحية، ونظرا لحداثة الموضوع على الساحة المحلية فقد قمنا بعرض مفهوم التأمين الزراعي وبعض منتجاته في الجزائر، كما استعرضت الدراسة طبيعة المخاطر المناخية التي تعترض الزراعة، مثل الصقيع والجفاف، والرياح العاتية...، وركزت الدراسة على التأمين الزراعي من حيث كونه هدفا تنمويا باتجاه استدامة دخل المزارعين وتعظيم ربحهم، ففي الدول المتقدمة يلعب التأمين الزراعي دور كبيرا في التنمية الفلاحية، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، وفي تقليل المخاطر وتعويض المزارعين مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم التأمين الزراعي وفق أفضل المعايير المهنية وتطبيقاتها، ولكن بعد إجراء هذا البحث تم التوصل إلى أن هناك تأثير ضعيف للتأمين الزراعي على الإنتاج الزراعي المعبر عنه بمنتج نباتي (الحبوب) ومنتج حيواني (الحليب)، وقمنا بإرجاع هذا التأثير الضعيف إلى عدة أسباب من بينها نقص الثقافة التأمينية عند المزارعين الجزائريين ولجوئهم إلى التأمينات الإجبارية فقط، وهذا ما يبرره نسبة مساهمة التأمين الزراعي في قطاع التأمين على الأضرار ككل والتي هي محصورة بين (1و7)% خلال الفترة (2000–2012)، أو تلك التي تتعلق بالمشاكل التي قد يواجهها التطبيق السليم لبرامج التأمين الزراعي.

الكلمات المفتاحية : التأمين الزراعي– الأخطار الزراعية– التنمية الفلاحية.

المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين وإنتاج الغذاء في كل المجتمعات، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع، لعل أهمها العوامل الطبيعية، ولا يغفل الدور الذي يمكن أن يؤديه التأمين للمزارع من حيث بحث الأخطار التي يتعرض لها المزارعين وتوفير التأمينات التي تعمل على الحد من الآثار السلبية لهذه الأخطار من خلال تعويضهم عن الخسائر الناجمة عنها، إذ يظهر ذلك كله حاجة المزارعين إلى نظام للتأمين يمكن أن يحميهم كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة جزء من الإنتاج، أو حتى مخاطر انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، مما يؤكد دور التأمين في تعزيز التنمية الفلاحية باعتبار أن الزراعة أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، فبينما تنتشر أشكال مختلفة من التأمين الزراعي في دول العالم المتقدم فإن كثيرا من دول العالم الثالث تفتقر إلى وجود مثل هذا النمط من الحماية للقطاع الزراعي، ومن أجل التعرف على مدى تأثير التأمين الزراعي على التنمية الزراعية، سنقوم بالتعبير عنها من خلال كمية الإنتاج بالنسبة لمنتج نباتي وآخر حيواني، حيث يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، وهذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب، وفي هذا البحث سنقوم بالتركيز على مجموعة الحبوب لأن الحبوب تحتل مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير وذلك تماشيا مع التقالي د الغذائية السائدة في البلاد، ولهذا فإن أي خلل في هذا المنتوج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد ويعزز من الفجوة الغذائية، كما يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وفي دراستنا سنركز على إنتاج الحليب كونه يعتبر من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، والذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان، ويشكل إنتاج الحليب وتصنيعه دعامة أساسية في اقتصاديات العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية.

وبناءا على ما سبق نطرح إشكالية البحث التالية : **ما مدى تأثير التأمين الزراعي على التنمية الفلاحية في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الفرضية التالية :

- ✓ للتأمين الزراعي تأثير ضعيف في تعزيز التنمية الفلاحية في الجزائر.

ولاختبار الفرضية والإجابة على الإشكالية نقسم البحث إلى ثلاث محاور كالآتي :

المحور الأول: التأمين الزراعي ومنتجاته؛

المحور الثاني: أهمية التأمين الزراعي في التنمية الفلاحية (حالة الجزائر)؛

المحور الثالث: أثر التأمين الزراعي على التنمية الفلاحية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)–.

المحور الأول : التأمين الزراعي ومنتجاته

أولا)الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون

يعد قطاع الزراعة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية، وسنوضح مجموعة من الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (01) : بعض الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون

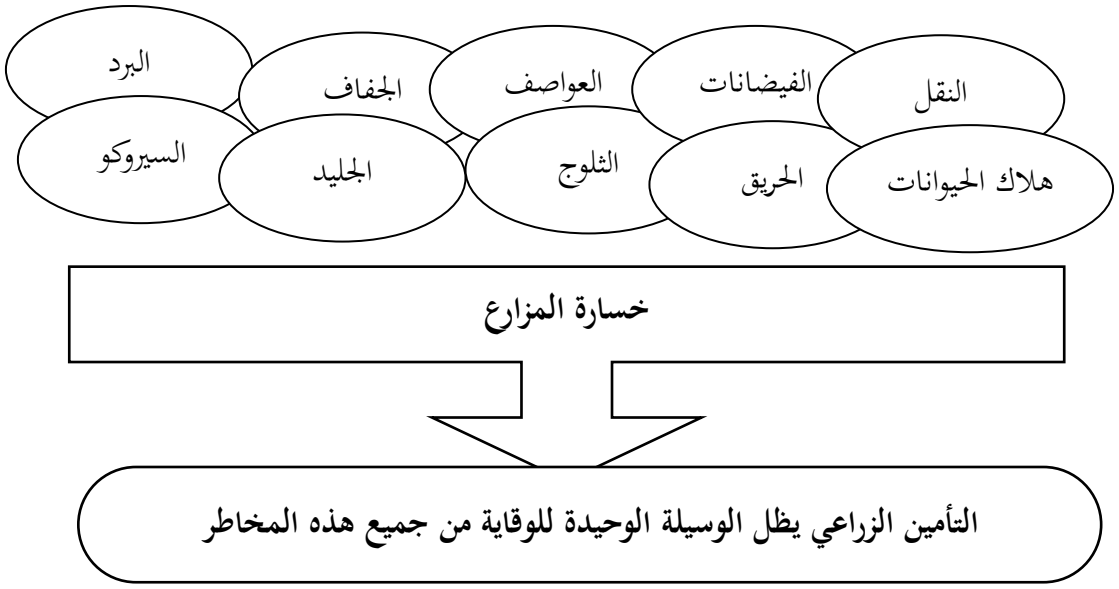

Source : La mutualité agricole aujourd'hui n°12 (2011), Le rôle des Assurances Agricole dans le développement de la politique du renouveau Agricole et Rural, p10, 10/05/2014, http://www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu%20tic/Communication13.pdf

ثانيا)التأمين الزراعي

التأمين عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد خسارة محتملة، والتأمين الزراعي هو منتج خاص من منتجات التأمين ويستعمل من قبل المزارعين والشركات الزراعية.

1) مفهوم التأمين الزراعي

التأمين الزراعي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الزراعي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، والغابات، والاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الزراعية.[1]

2) منتجات التأمين الزراعي

2–1– عرض منتجات التأمين الزراعي: سنقوم بعرض بعض منتجات التأمين الزراعي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (01) : منتجات التأمين الزراعي

التأمين على الانتاج النباتي (Assurance Végétale)	التأمين على الانتاج الحيواني (Assurance Animale)	التأمين ضد المخاطر الصناعية Ass. Des R. Industriels
– التأمين الزراعي الشامل – التأمين الشامل النخيل – التأمين الشامل البطاطا – التأمين ضد البرد – التأمين ضد البرد والحريق (معا) – التأمين ضد احتراق المحاصيل – تأمين شبكة الري أثناء التشغيل – تأمين أشجار الفاكهة – تأمين الشامل الطماطم – التأمين الشامل الزيتون – تأمين البيوت البلاستيكية	– التأمين الشامل الأبقار – التأمين الشامل الأغنام – التأمين الشامل الخيول – التأمين الشامل الجمال – التأمين الشامل الدواجن – التأمين الشامل تربية النحل – التأمين الشامل الديك الرومي	– التأمين ضد الحريق والانفجار – التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق
	التأمين على السيارات (Assurance Automobile)	Assurances des Risques Simples
	– تأمين المقطورة – تأمين الجرارات والمعدات الزراعية – تأمين المعدات الزراعية المؤجرة	– تأمين المسؤولية المدنية للمزارع – تأمين المسؤولية المدنية للفروسية – تأمين مسؤولية البيطري – تأمين متعدد الأخطار للسكان – تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

Source: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Assurances Agricoles,12/05/2014, http://www.minagri.dz/assurance.html

2–2– عقد التأمين الزراعي : وسنقوم بشرح مختصر لبعض عقود منتجات التأمين الزراعي حسب الآتي:

أ. **التأمين ضد البرد** (**Grêle**): تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الآلي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب، القش والبقول والأعلاف، والمحاصيل الصناعية والخضروات والأشجار، والزهور ، أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول).[2]

ب. **التأمين ضد العواصف** (**Tempête**) : تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية والتي تؤدي إلى إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، وكذا الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)، والمشاتل،...الخ.[3]

ج. **التأمين ضد الفيضانات** (**Inondation**) : يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو التسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو فيضان مياه البحر والأنهار ،الينابيع، البرك والبحيرات.[4]

د. **التأمين ضد الجليد** (**Gel**): يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات (البطاطا، البقوليات...) والأشجار المثمرة، والمشاتل.

هـ. **التأمين ضد الثلج (Neige)**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل. [5]

و. **التأمين ضد السيروكو (Siroco)**: يضمن هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن هبوب الرياح الساخنة والجافة، والتي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض، والأشجار المثمرة. [6]

ز. **التأمين ضد الأمطار (Pluie)**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن سقوط أمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها.

ح. **التأمين ضد الشمس (Insolation)**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها. [7]

ط. **التأمين ضد هلاك الحيوانات** : تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للإضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين. [8]

ي. **التأمين الشامل الدواجن (multirisque avicole)**: الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض والتسمم، وأوامر الذبح من السلطات العمومية أو شركة التأمين. [9]

3) دور التأمين الزراعي : يلعب التأمين الزراعي دورا رئيسيا في التنمية الزراعية كونه أداة مراجعة وفعالة لإدارة المخاطر المناخية، وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): دور التأمين الزراعي

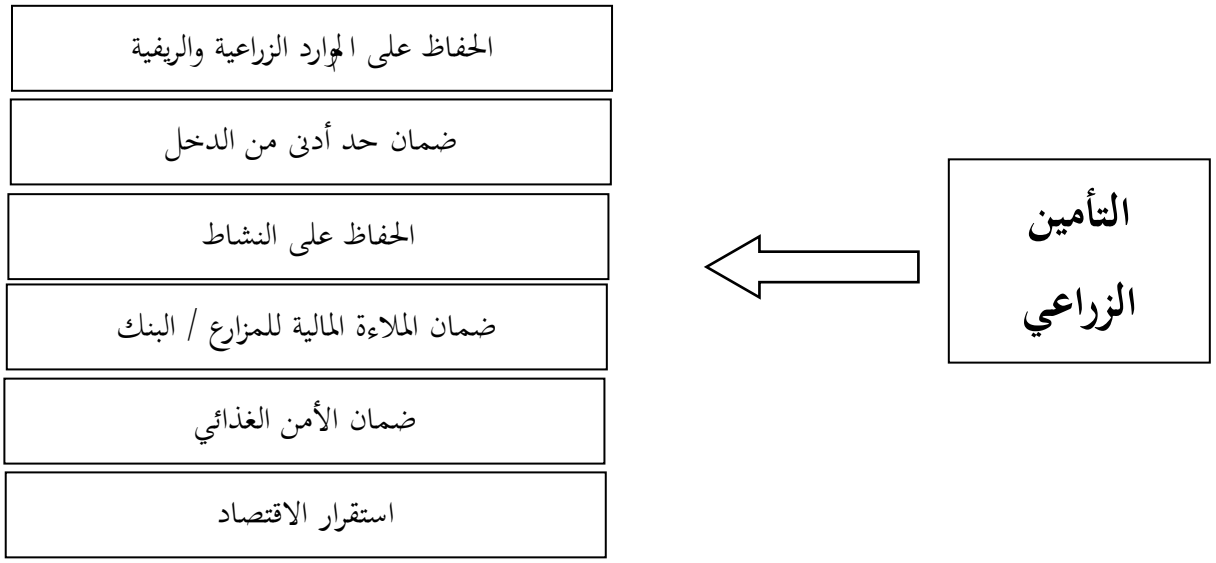

Source: La mutualité agricole aujourd'hui n°12 (2011), Le rôle des Assurances Agricole dans le développement de la politique du renouveau Agricole et Rural, p08, 10/05/2014, http://www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu%20tic/Communication13.pdf

ثالثا) إيجابيات التأمين الزراعي

في حالة تبني برنامج تأمين زراعي مناسب قابل للتطبيق يقبل به المزارعون وله فرص كبيرة للنجاح في الإقليم، فإن ذلك قد يؤدي إلى الكثير من النتائج الإيجابية وأهمها:

1) تخفيف الخسائر التي يتكبدها المزارع في المواسم الرديئة وهذا يساعد على استقرار دخل المزارع مما ينعكس إيجابيا على قطاع الزراعة وعلى الاقتصاد الوطني، كما يعمل على تثبيت صغار المزارعين في قراهم ومزارعهم؛
2) يسهل وصول صغار المزارعين للمؤسسات المقرضة لأنه يصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يمتلكونها؛
3) تشجيع الاستثمار في الزراعة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبير من المزارعين والمستثمرين لهذا القطاع؛
4) تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الزراعي عبر تقوية المقدرة التسديدية للمقرضين المؤمن على مزروعاتهم وممتلكاتهم؛
5) إعطاء ثقة أكبر للمزارعين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج؛
6) يعتبر الدعم المقدم من الحكومات لقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة الدولية عليه، وهذا بالتالي يحسن من القدرة التنافسية للمنتج الزراعي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان المتقدمة والتي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها من خلال التأمين؛
7) يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات مزرعية على مستوى المزارع وسجلات زراعية على مستوى الدولة وشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين.[10]

المحور الثاني: أهمية التأمين الزراعي في التنمية الزراعية (حالة الجزائر)

أولا) مفهوم التنمية الزراعية وأهدافها

1) مفهوم التنمية الزراعية

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، ومن أبرز تلك التعاريف نذكر التعريف التالي:

عرفت التنمية الزراعية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.[11]

2) أهداف التنمية الزراعية : من بين ما تهدف التنمية الزراعية إلى تحقيقه ما يلي:

- ✓ زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية؛
- ✓ زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة؛
- ✓ رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي؛

- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء نباتية أو حيوانية، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي؛
- ✓ توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.[12]

3) الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي

3–1– مفهوم الأمن الغذائي : يعرف الأمن الغذائي على أنه: "قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم".[13]

3–2–مفهوم الاكتفاء الذاتي : أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية: [درجة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك)×100]

وهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية، وهو الظاهرة التي ميزت الاقتصاديات العربية عموما رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي والتي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية.[14]

ثانيا) بعض سياسات الدعم الزراعي في الجزائر

من بين سياسات الدعم الزراعي في الجزائر ما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، برنامج التجديد الفلاحي والريفي، واللذان سنعرض موجز عنهما كما يلي:

1) عرض عام للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولة النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).[15]

وجاء هذا المخطط لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط، من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانية تحقيق الأمن الغذائي[16].

ويهدف المخطط أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية وتشجيع ودعم المزارعين.[17]

وحدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في[18]:

أ. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (PNRDA)؛

ب. صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛

ج. القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 أن "غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار"، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001؛

د. الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي: مهمته التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية.

2) برنامج التجديد الفلاحي والريفي

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009، وتؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"[19].

كما ركزت هذه السياسة على المبدئيين القويين للمساهمة (الشراكة والتعاضدية)، فالشراكة هي دليل التزام متقاسم لبلوغ أهداف محددة جماعيا ولضمان بذلك فرص أفضل للتحصل على النتائج المرتقبة، كما يعد مبدأ التعاضد أكثر أهمية من الشراكة، بهذا المعنى إذا التزم الفاعلون نحو أهداف مشتركة، فعليهم أيضا أن يلتزموا بتقاسم الأخطار الكبرى التي يمكن أن تمس بأحد الشركاء، ويمكن أن يتعلق الأمر بصفة واضحة بمصلحة تأمين وتعويض مبنية على روح التضامن والتعاون كما هو منصوص عليه في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، كما أنه لا يزال التعاضد وترجمته في واقع الوسط الريفي في بداياته، تحت قيادة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحية CNMA الذي أخذ مسؤولية مواصلة تطوير هذا المفهوم.[20]

ثالثا) أهمية التأمين الزراعي في التنمية الزراعي

يهدف التأمين الزراعي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المزارع وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة من التأمين الزراعي في الأتي[21] :

1) يؤهل المزارع للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين؛

2) يُمكن التأمين بغرض درء المخاطر وتقليل الخسائر من نقل وتوطين التقنية ويوفر الخبرة الفنية المدربة؛

3) يعمل التأمين الزراعي علي إيجاد حد أدنى من الدخل للمزارع واستقراره؛

4) يساعد علي التوسع الزراعي والاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلى رفع الدخل القومي؛

5) يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛

6) يمتص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته؛

7) يساعد علي توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعاً من الاستقرار في الأقطار التي تعتمد على الزراعة؛

8) يساعد التأمين الزراعي في تقليل الإعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث؛

9) يهيئ فرصة حقيقة للشراكة بين المزارعين والقطاع الخاص من جهة والحكومية من جهة أخري؛

10) يحفظ كرامة المزارع عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح.

المحور الثالث: أثر التأمين الزراعي على التنمية الزراعية

سنتطرق في هذا المحور إلى مدى تأثير التأمين الزراعي على كل من إنتاج الحبوب والحليب حسب الآتي:

أولا) إنتاج الحبوب والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

يتضح من الجدول أدناه أن إنتاج كل من الحبوب الحليب قد عرفا تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، كما أن هذا التذبذب الواضح في الإنتاج لا يخضع لوتيرة نمو معينة، فهو تارة في الارتفاع وتارة أخرى في الانخفاض (وإن كان الميل للانخفاض هو السائد فيما يخص إنتاج الحبوب)، وهذا يدل على أن الظروف المناخية هي أكثر الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج.

جدول رقم (02) : تطور إنتاج الحبوب والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

السنة	إنتاج الحبوب[1] (طن)	نسبة النمو%	إنتاج الحليب (10³ لتر)	نسبة النمو%
2000	934537	-	1583590	-
2001	2659458	184.57	1637210	3.39
2002	1953258	(26.55)	1544000	(5.69)
2003	4266294	118.42	1610000	4.27
2004	4033175	(5.46)	1915000	18.94
2005	3527772	(12.53)	2092000	9.24
2006	4018118	13.90	2244000	7.27
2007	3602289	(10.35)	2184846	(2.64)
2008	1536062	(57.36)	2219708	1.60
2009	5253415	242.01	[2]2394200	7.86
2010	4002320	(23.81)	2633900	10.01
2011	3728263	(6.85)	2980000	13.14
2012	5137455	37.80	[3]2993000	0.44

Source :

1) The World Bank, World Development Indicators, 07/05/2014, http://api.worldbank.org/v2/ar/country/dza?downloadformat=excel
2) Office National des Statistiques, Production Animale, 10/05/2014,http://www.ons.dz/IMG/pdf/Elevage-2.pdf
3) FAOSTAT, production (lait,total), 10/05/2014, http://faostat3.fao.org/faostat.olap.ws/rest/ExcelCreator

ثانيا) التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000–2012)

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نسبة مساهمة اشتراكات التأمين الزراعي في التأمين على الأضرار ككل ضئيلة جدا، كما أن معظم هذه الاشتراكات قد يتعلق بالتأمينات الإجبارية ، وهذا يدل على نقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري،

ونلاحظ أن الطلب على التأمين الزراعي يشهد ازديادا ملحوظا بعد سنة 2007، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها ما يلي[22]:

- ✓ ارتباط المخاطر الزراعية بالتغيرات المناخية، وهي المرشحة للاستمرار؛
- ✓ الزراعة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي فإن التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة نسبية متدنية مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسائر؛
- ✓ تحرير التجارة عالميا يمنع الدعم المباشر على الزراعة، ويمنع الحماية بفرض الضرائب والجمارك، ولكنه لا يمنع التأمين ودعم أقساط أو برامج التأمين، وسيكون هذا وسيلة لتوصيل الدعم غير المباشر للمزارعين؛
- ✓ تطوير نماذج تأمين زراعي عملية ومغرية للمؤمن والمؤمن له، مثل التأمين المبني على المؤشر، وربط التأمين بالإقراض مثلا؛
- ✓ تعرض الزراعة لمخاطر جديدة، وبخاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية؛
- ✓ الاهتمام المتزايد بالزراعة، وكذلك بنوعية البيئة، يجعل التأمين أحد مكونات العملية الإنتاجية الزراعية.

جدول رقم (03) : تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2012 (الوحدة: مليار دينار)

السنة	رقم أعمال ت.الزراعي	نسبة النمو %	إجمالي ر.أ.التأمين على الأضرار	مساهمة ت.الزراعي في ت.على الأضرار %
2000	949429	-	18981743	5
2001	1431013	50.72	20181846	7
2002	1220369	(14.72)	26357170	4.6
2003	1039681	(14.81)	31967406	3.3
2004	993563	(4.44)	36918892	2.7
2005	780520	(21.44)	41754907	1.9
[1]2006	604244	(22.58)	46541557	1.3
2007	544571	(9.9)	53632050	1
[2]2008	759330	39.4	67629809	1.1
2009	786540	3.6	77635240	1
[3]2010	842002	7.1	80714930	1
2011	1620553	92.5	79950597	2
[4]2012	2241164	38.3	92057417	2.4
[5]2013	2792676	24.6	105927069	3

Source :

1) Abderrahmane BOURAD, OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE, Séminaire sur les Risques Agricoles –Assurance et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger, p05.
2) Conseil National des Assurances, note de conjonction du marché des assurances 4éme trimestre 2008, p04, 07/05/2014, http://www.cna.dz/content/download/262/1730/version/1/file/NC_2008_T4.pdf
3) Conseil National des Assurances, note de conjonction du marché des assurances 4éme trimestre 2010, p04, 07/05/2014, http://www.cna.dz/content/download/270/1762/version/1/file/NC_2010_T4.pdf
4) Conseil National des Assurances, note de conjonction du marché des assurances 4éme trimestre 2012, p07, 07/05/2014, http://www.cna.dz/content/download/8705/54616/version/1/file/NC_2012_T4.pdf
5) Conseil National des Assurances, note de conjonction du marché des assurances 4éme trimestre 2013, p08, 07/05/2014, http://www.cna.dz/content/download/15810/99391/version/1/file/NC_2013_T4.pdf

ثالثا) أثر التأمين الزراعي على إنتاج الحبوب والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

من خلال الشكل أدناه نلاحظ أنه لا توجد علاقة أو تأثير قوي للتأمين الزراعي على إنتاج كل من الحبوب والحليب.

شكل رقم (03): تطور رقم أعمال التأمين الزراعي وإنتاج الحبوب والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

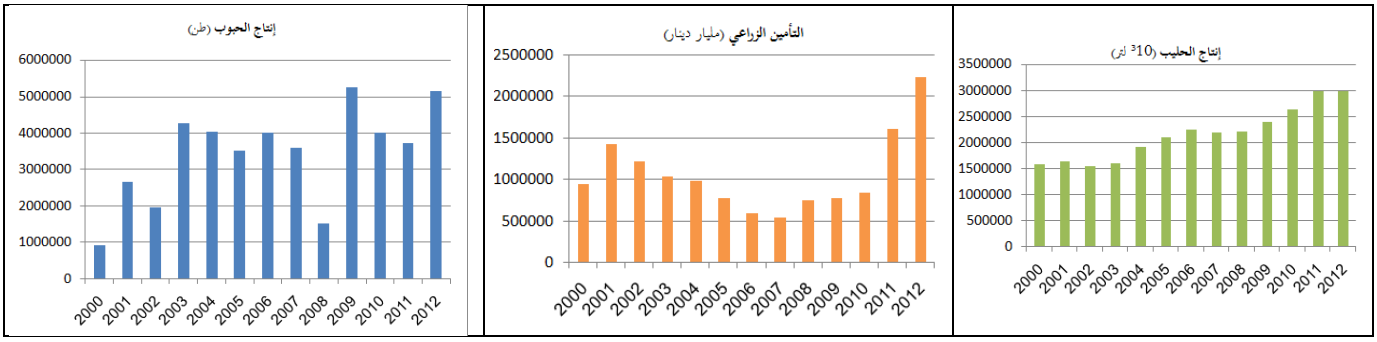

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجدولين رقم(02) ورقم(03)

ولتأكيد النتيجة المتوصل إليها سنقوم بإجراء دراسة قياسية لمعرفة أثر التأمين الزراعي على إنتاج الحبوب والحليب كل على حدا، حيث نجري انحدار خطي بسيط لقيمة التأمين الزراعي على إنتاج(الحبوب/الحليب)، ونتائج التقدير الخطي موضحة في التالي :

1) أثر التأمين الزراعي على إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

من خلال الجدول أدناه يمكن كتابة نموذج الانحدار كالتالي:

$$Y^* = a + b\,x \pm Syx$$

Y =إنتاج الحبوب (CER) ، x = رقم أعمال ت.الزراعي(ASS)

$$CER = 2857526.108 + (0.543)\,ASS$$

إن معلمة الميل تشير إلى أن زيادة رقم أعمال ت.الزراعي بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة إنتاج الحبوب بمقدار(0.543).

جدول رقم (04) : نتائج التقدير الخطي للفترة 2000–2012

Dependent Variable: CER
Method: Least Squares
Date: 06/01/14 Time: 19:52
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ASS	0.543299	0.825847	0.657868	0.5242
C	2857526.	953534.0	2.996774	0.0121

R-squared	0.037855	Mean dependent var	3434801.
Adjusted R-squared	-0.049612	S.D. dependent var	1313190.
S.E. of regression	1345371.	Akaike info criterion	31.20288
Sum squared resid	1.99E+13	Schwarz criterion	31.28979
Log likelihood	-200.8187	F-statistic	0.432791
Durbin-Watson stat	1.544010	Prob(F-statistic)	0.524151

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج E-Views.4

سنقوم باستخدام اختبار "t" لاختبار الفرضية الخاصة بمعلمة الميل " b"، والقرار بشأن هذه الفرضيات يكون رفض الفرضية الصفرية بمستوى دلالة 5% إذا كان ($p < 0.05$).

إن قيمة الاحتمال p لمعلمة الميل "b" تساوي 0.524 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعكس عدم أهمية المتغير في النموذج أي قبول الفرضية الصفرية، مما يعني أنه لا يوجد تأثير قوي للتأمين الزراعي على الكمية المنتجة من الحبوب.

وبتالي نجد أنه لا توجد علاقة قوية بين التأمين الزراعي وإنتاج الحبوب، وهو ما يؤكده معامل التحديد الذي قيمته ضعيفة جدا تقدر بـ 3.7 في المئة، وتفسير ذلك هو أن 3.7% من البيانات أو الانحرافات الكلية في قيم المتغير المعتمد (إنتاج الحبوب) تفسرها العلاقة الخطية، أي نموذج الانحدار وأن 96.3% من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى .

2) أثر التأمين الزراعي على إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000–2012

من خلال الجدول أدناه يمكن كتابة نموذج الانحدار كالتالي:

$$Y^* = a + b\,x \pm Syx$$

Y =إنتاج الحليب (LAI) ، x = رقم أعمال ت.الزراعي (ASS)

$$LAI = 1745995.717 + (0.386)\ ASS$$

إن معلمة الميل تشير إلى أن زيادة رقم أعمال ت.الزراعي بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة إنتاج الحليب بمقدار(0.386).

جدول رقم (05) : نتائج التقدير الخطي للفترة 2000–2012

Dependent Variable: LAI
Method: Least Squares
Date: 06/01/14 Time: 19:53
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ASS	0.386123	0.299194	1.290543	0.2233
C	1745996.	345453.4	5.054214	0.0004

R-squared	0.131499	Mean dependent var	2156266.
Adjusted R-squared	0.052544	S.D. dependent var	500744.4
S.E. of regression	487411.2	Akaike info criterion	29.17224
Sum squared resid	2.61E+12	Schwarz criterion	29.25916
Log likelihood	-187.6196	F-statistic	1.665502
Durbin-Watson stat	0.148289	Prob(F-statistic)	0.223328

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج E-Views.4

وسنقوم باستخدام اختبار "t" لاختبار الفرضية الخاصة بمعلمة الميل " b"، والقرار بشأن هذه الفرضيات يكون رفض الفرضية الصفرية بمستوى دلالة 5% إذا كان ($p < 0.05$).

إن قيمة الاحتمال p لمعلمة الميل "b" تساوي 0.223 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعكس عدم أهمية المتغير في النموذج أي قبول الفرضية الصفرية، مما يعني أنه لا يوجد تأثير قوي للتأمين الزراعي على الكمية المنتجة من الحليب.

وبتالي نجد أنه لا توجد علاقة قوية بين التأمين الزراعي وإنتاج الحليب، وهو ما يؤكده معامل التحديد الذي قيمته ضعيفة تقدر بـ 13.1 في المئة، وتفسير ذلك هو أن 13.1% من البيانات أو الانحرافات الكلية في قيم المتغير المعتمد (إنتاج الحليب) تفسرها العلاقة الخطية، أي نموذج الانحدار وأن 86.9% من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى .

من خلال ما سبق لاحظنا أنه لا توجد علاقة أو تأثير قوي للتأمين الزراعي على الإنتاج الزراعي، وهذا قد يرجع إلى عدة أسباب من بينها نقص الثقافة التأمينية عند المزارعين، أو تلك التي تتعلق بالمشاكل التي قد يواجهها التطبيق السليم لبرامج التأمين الزراعي والتي تتمثل في:

- ✓ **المخاطر الأخلاقية** : فهذه من أهم المخاطر التي تؤدي إلى فشل التأمين الزراعي بأشكاله المتعددة، إذ يقوم المؤمن له بعدم تحاشي المخاطر أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من الصقيع أو الفياضان أو الرياح أو حيواناته من النفوق نتيجة الأمراض، لأنه يرى أن التعويضات أكثر إغراءا له، كما يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو المحاصيل التي زرعها أو التأخير في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات؛
- ✓ **الاختيار العكسي** : وهذا يعني أن يدخل في التأمين ذوو المخاطر العالية ويتحاشاه ذو المخاطر القليلة، وهذا يعني حصول مؤسسة التأمين على أقساط قليلة وتكبدها تعويضات كبيرة، وهذا يؤدي حتما إلى إفلاس شركة التأمين؛
- ✓ **استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة** : وهذا يحدث عادة في الدول النامية عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على شركة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة، وهذا وضع مغري لهم ولمؤسسة الإقراض نفسها، ومن الأمثلة على ذلك انهيار مؤسسة التأمين الزراعي في المكسيك في تسعينيات القرن الماضي نتيجة هذا السلوك؛
- ✓ **ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ** : يتطلب نجاح أي برنامج للتأمين توفر سلسلة زمنية من الإحصاءات عن المناخ والإنتاجية للمحاصيل المختلفة وقاعدة شاملة للبيانات عن كل مناحي العملية الزراعية، وهذا غير متوفر في معظم الأحيان في كثير من البلدان، وإذا ما توفر ذلك فهناك شكوك في مدى مصداقية ودقة البيانات؛
- ✓ **الجفاف** : أكثر المخاطر شيوعا في معظم الدول هو الجفاف وهو من أكثر أنواع التأمين مطلبا، في حين أنه من أكثر أنواع التأمين تكلفة، لذلك لا يقوى أي برنامج تأمين بدأ أعماله بالتأمين ضد الجفاف، إذ يحتاج تبني مثل هذا الخطر إلى بعض الوقت حتى تتكون لدى شركة التأمين تراكمات مالية وتجارب كافية للتعامل مع هذا الخطر.[23]

الخاتمة

بعد أن عرضنا بعض المخاطر الزراعية الطبيعية، وأبرزنا مجموعة من منتجات التأمين الزراعي المتاحة في السوق الجزائري، وكذا مدى تأثير التأمين الزراعي في التنمية الفلاحية والتي عبرنا عنها بتطور الإنتاج الزراعي المعبر عنه بمنتج نباتي وهو الحبوب ومنتج حيواني وهو الحليب، وذلك لكونهما منتجين رئيسيين في السلسلة الغذائية، وجدنا أن هناك تأثير ضعيف للتأمين الزراعي على هذين المنتجين، وقد أرجعنا ضعف التأثير إلى عدة أسباب من بينها ضعف الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري وقصور التأمينات على الإجبارية منها فقط، وتلك المشاكل التي قد يواجهها التطبيق السليم لبرامج التأمين الزراعي.

النتائج: تتمثل أهم نتائج البحث في الآتي:

1) خدمات التأمين الزراعي تحد من آثار المخاطر والأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، إلا أنها كانت دون الطموح وتحتاج إلى الكثير من المقومات لاستمرارها وتطورها؛
2) تواجه خدمات التأمين الزراعي في الجزائر معوقات عديدة، وأهمها يقع في عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين والمزارعين بفوائد التأمين، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية واعتمادهم الكبير على الدولة عن طريق الدعم والمعونات والتسهيلات؛
3) نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري، فقد أخفق قطاع التأمين الزراعي في في تفسير مساهمته النسبية في التنمية الفلاحية، مع غياب الأثر الايجابي للتأمين الزراعي على المنتجات الزراعية المدروسة(**تأكيد فرضية البحث**)؛
4) اشتراكات سوق التأمين الزراعي ليست في متناول كل الشرائح الاجتماعية(الفقراء)؛
5) غياب ثقافة التأمين الزراعي لدى المزارعين الجزائريين، حيث يقتصر المزارعون التأمين الزراعي في الإجباري فقط.

التوصيات : بناءا على نتائج البحث توصي الدراسة بما يلي:

1) إنشاء قاعدة معلومات وبيانات للتأمين الزراعي تشمل خارطة الإنتاج، والمخاطر، والخسائر، وتحديثها بشكل متواصل؛
2) الاهتمام بنشر الوعي التأميني في القطاع الزراعي وتوعية المزارعين بضرورة حماية محاصيلهم وممتلكاتهم مما يشجعهم أيضا على توفير المعدات والأدوات اللازمة لعملهم؛
3) الاهتمام بالدراسات التأمينية الزراعية للتعرف على التغطيات اللازمة والأخطار التي يتعرض لها الأشخاص والممتلكات؛
4) الاهتمام بنشر التأمين الزراعي للعمل على الحد من اعتماد المزارعين على المساعدات الحكومية في حالة تحقق الأخطار أخذا في الاعتبار أن المساعدات الحكومية لا تتناسب مع حجم الخسارة التي يتعرض لها المزارع؛
5) اهتمام الأجهزة الحكومية المعنية بالقطاع الزراعي بالتأمين، والعمل على توفير الدعم المالي اللازم لأقساط التأمين لصغار المزارعين ومتوسطي الحجم, بحيث يصبح جزءا من سياساتها الزراعية؛
6) إمكانية التعاون بين التأمين والبنوك بما يسمح بتوظيف فروع البنوك الزراعية المنتشرة في المناطق الريفية للترويج والاكتتاب وتسوية التعويضات لقاء نسبة من الأقساط مما يقلل الأعباء الإدارية؛
7) إدخال برنامج عن التأمين الزراعي ضمن مناهج كليات الزراعة للتعريف بأنواع الأخطار المختلفة التي يقوم التأمين بتغطية الأضرار الناجمة عنها.

الهوامش :

[1]- The World Bank, Assurance Agricole, p06, 07/05/2014, http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf

[2]- BOULAHIA LATIFA, CONTRIBUTION DES ASSURANCES AGRICOLES AU DEVELOPPEMENT RURAL DURABLE EN ALGERIE, THESE DE MAGISTER Pour l'obtention du diplôme de Magister en Aménagement du territoire, UNIVERSITE MENTOURI-CONSTANTINE, 2008, p30.

[3]- Abderrahmane BOURAD, OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE, Séminaire sur les Risques Agricoles –Assurance et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger, p06.

[4]- Abderrahmane BOURAD, OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE, op.cit., p06.

[5] –فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 22، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص380.

[6]– Abderrahmane BOURAD, OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE, op.cit., p06.

[7] –فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مرجع سابق، ص380.

[8] – أمر رقم 95–07: المادة 49، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 13، 1995/03/8، ص11.

[9]– Abderrahmane BOURAD, OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE, op.cit., p08.

[10] –محمد رشراش مصطفى، محمد العوايدة، إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاتحاد الاقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 2010، ص18.

[11] – غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر–3–، 2012، ص08.

[12] – غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص10.

[13] – مفتاح صالح، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001–2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص05.

[14] –مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، عدد2007/05، ص15.

[15] – غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص136.

[16] – غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص136.

[17] – أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص04.

[18] – أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص07.

[19] - Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Le renouveau agricole et rural en marche, p05, 10/05/2014,http://www.minagri.dz/pdf/Divers/Juillet/LE_RAR_AR1.pdf

[20] - Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Le renouveau agricole et rural en marche, p16, 10/05/2014,http://www.minagri.dz/pdf/Divers/Juillet/LE_RAR_AR1.pdf

[21] – مجموعة الإرشاد السوداني، 2014/05/10، http://extension.sudanagri.net/posts/365761

[22] - Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, Agricultural Insurance in Palestine: Current Conditions and Recommendations for Future Policy, p24, 10/05/2014, http://library.mas.ps/files/197.aspx?down=1

[23] –محمد رشراش مصطفى، محمد العوايدة، إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص19.